



الدروس الخصوصية

وذلك يرجع للأسباب التالية:

1- الزيادة العددية المطردة من قبل مكتب التنسيق لطلاب الثانوية العامة بما لا يتلائم بالأماكن المخصصة للطلاب.

2- عدم وجود الوقت الكافي لإعطاء الطالب كل ما يحتاج نتيجة زيادة الكثافة الطلابية.

3- ضعف المستوي العام للطلاب ما قبل المرحلة الجامعية واعتمادهم علي الدروس الخصوصية.

السياسات والحلول المتبعة لتحديد ومنع الدروس الخصوصية:

1- المتابعة الأكاديمية لأعضاء الهيئة المعاونة من قِبَل أستاذ كل مادة وإشراف رئيس القسم.

2- مساعدة الطالب المتعثر علمياً عن طريق تفعيل الساعات المكتبية للسادة أعضاء هيئة التدريس. وعمل آلية للاكتشاف المبكر للطلاب المتعثرين، وأيضاً عن طريق الإرشاد الأكاديمي التابع لوكالة شؤون التعليم والطلاب بالكلية.

3- تقسيم الطلاب الى مجموعات صغيرة مما يسهل من عملية زيادة التفاعل بين الطالب والاستاذ مما يسهل عملية الفهم.

4- اعلان البريد الالكتروني لكل عضو هيئة تدريس واعلام الطلاب به لزيادة التواصل بينهم حتى لا يستطيع الطالب اللجوء الى اى مساعدة خارجية.

5- تفعيل دور الاتحاد الطلابي ووكيل الكلية لشئون الطلاب لمعرفة اسباب تدنى مستوى بعض الطلاب ومعرفة السبب الرئيسي وراء اللجوء الى الدروس الخصوصية.

6- تفعيل نظام الفصل الدراسي الصيفي وذلك لتحسين المعدل التراكمي للطلاب.

7- تفعيل استخدام صندوق الشكاوي.

8- تفعيل قانون تنظيم الجامعات فيما يختص بالدروس الخصوصية ومتابعة إلتزام جميع أعضاء هيئة التدريس بنص المادة (103) بقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية الخاصة بواجبات أعضاء هيئة التدريس والتي تنص على "أنه لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس إعطاء دروس خصوصية بمقابل أو بغير مقابل"، وتفعيل هذا القانون.

9- قيام بعض أعضاء هيئة التدريس بعمل محاضرات تعزيزية للطلاب المتعثرين.

10- عقد اجتماعات بين الطلاب وعميد الكلية والاساتذة للتوصل الى نقاط الضعف ومحاولة حلها.